

Distr.: General
31 October 2005
Arabic
Original: English

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
الدورة الثمانون

محضر موجز للجلسة ٢١٦٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أمور

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير المرحلي الخامس لكولومبيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الدوري الخامس المقدم من كولومبيا (تابع)
(CCPR/C/79/L/COL؛ CCPR/C/COL/2005/5)

قائمة المواضيع (تابع) (CCPR/C/79/L/COL)

١ - بناء على دعوة من الرئيس، اتخذ أعضاء وفد كولومبيا مقاعدتهم إلى طاولة اللجنة.

٢ - الرئيس: طلب من الوفد أن يرد على الأسئلة الإضافية التي طرحها أعضاء اللجنة وهي الأسئلة من ١ إلى ١٥ المدرجة في قائمة المواضيع، أي الأسئلة التي تتعلق بالإطار الدستوري والقانوني الذي تُنفذ فيه العهد (المادة ٢ من العهد)؛ والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، ومبدأ عدم التمييز وحماية الأسرة والأطفال (المواد ٣ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ من العهد)؛ وحالات الطوارئ (المادة ٤ من العهد)؛ والحق في الحياة والحرية وحقوق الفرد في الأمان على شخصه ومنع التعذيب (المواد ٦ و ٧ و ٩ من العهد).

٣ - السيد غيرالدو (كولومبيا): قال إنه إذا لم يتمكن الوفد من تقديم تفاصيل كافية، سوف تُرسل إجابات خطية في أسرع وقت ممكن.

٤ - السيدة غيل (كولومبيا): قالت إن القانون التشريعي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ الذي سُنّ لتعديل الدستور بغية مكافحة الإرهاب، والذي جرت مناقشة ديمقراطية كاملة بشأنه قبل سنه، يضع قيوداً على حقوق معينة، مثل أمر الإحضار وحماية خصوصية المسكن والمراسلات. والقيود التي يضعها القانون هي القيود المسموح بها بموجب المادة ٤ من العهد وهي ليست تعسفية بأي حال من الأحوال. ويقتصر تطبيقها على الزمن والنطاق على حد سواء؛ ويتعين إنفاذها لمدة أربع

سنوات فقط ولقد وُضعت هذه القيود لكي تطبق فقط في ظل ظروف وأماكن يحددها التشريع البرلماني. ولقد وضع حد فترة السنوات الأربع للإجابة أيضاً على الشاغل المتمثل في أن يسفر القانون عن استدامة أحكام القرار رقم ٢٠٠٢ لعام ٢٠٠٢ الذي أُعلن بأنه قرار غير دستوري. ولا تُمنح وحدات القوات المسلحة سلطات شرطة قضائية إلا على أساس مؤقت وفي أماكن وظروف معينة وبناء فقط على طلب مكتب المدعي العام.

٥ - وأضافت قائلة، فيما يتعلق بالامتنال لآراء وتوصيات اللجنة. بموجب البروتوكول الاختياري، إن الحكومة الكولومبية تلتزم بالامتنال على النحو الأوفى لتوصيات الهيئات الدولية. وحدد القانون رقم ٢٨٨ لعام ١٩٩٦ إجراءات التنفيذ. ويتمثل دور لجنة الوزراء بموجب القانون في استعراض التوصيات التي تترتب عليها آثار مالية لتحديد التغييرات التي يلزم إدخالها في الميزانية. وعملاً بالقانون ٢٨٨، نُفذت زهاء ٣٠ توصية صادرة عن هيئات دولية. وأصدرت لجنة الوزراء قراراً غير موات في قضيتين فقط، وفي مثل هذه الظروف ينص القانون على ضرورة أن ترجع كولومبيا إلى الهيئات الدولية التي أصدرت التوصية لكي تفسر الصعوبات التي واجهتها بصدد تنفيذ التوصية. وسيقدم الوفد بياناً خطياً يتضمن تفاصيل هاتين القضيتين.

٦ - وأردفت قائلة، فيما يتعلق بالمستنكفين ضميرياً، إن الخدمة العسكرية إلزامية على جميع المواطنين الكولومبيين، رجالاً ونساءً، على حد سواء. ويُسمح ببعض الاستثناءات استناداً إلى أسس دينية أو عرقية. ولا يُلزم الأفراد من السكان الأصليين بالخدمة ولكن بمسئولتهم أن يتطوعوا.

٧ - ثم أعربت عن شعور الحكومة الكولومبية ببالغ القلق إزاء العنف الأسري، وقالت إنه يسرها أن تُرسل إحصاءات تمكن من تحديد مدى نطاق المشكلة. بيد أنها اعتبرت أن

وينفذون التزاماتهم بالخدمة العسكرية الإلزامية ويخضعون لجميع قواعد الانضباط المطبقة على القوات المسلحة.

١١ - السيد فرانكو (كولومبيا): أشار إلى الاقتراحات التي تفيد بأن حالة حقوق الإنسان آخذة في التدهور منذ عام ١٩٩٧ وإلى زيادة الاغتيالات السياسية. وبالرغم من أن الحالة غير مرضية إلى حد كبير، فإن الإحصاءات تدل على أن الحالة قد شهدت تحسنا واضحا، حيث انخفض عدد المذابح وعدد حالات الاختطاف انخفاضاً كبيراً في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣. ولقد قيل إنه بالرغم من انخفاض عدد حالات القتل، فإن عدد الاغتيالات السياسية قد زاد، ولكنه أراد أن يوضح أن معرفة الحافز وراء عملية قتل قد لا تكون ممكنة دائماً. ولقد قُتل عدد أقل من العملاء وأعضاء المجلس وقادة الاتحادات واليساريين وأعضاء المعارضة. وخلال انتخابات عام ١٩٩٧، اختُطف ٨٢ من المرشحين واغتيل ٥٢، في حين أن عام ٢٠٠٣ شهد اختطاف ١٦ من المرشحين و ٢٩ عملية اغتيال. ومن الواضح أنه لا تزال توجد أسباب كثيرة تدعو إلى القلق ولكن الأرقام تظهر تحسناً. لقد كسب أعضاء حزب المعارضة سباقات انتخابية هامة وتمكنوا من الحصول على مناصب دون عوائق. وقيل إن سياسة الأمن الديمقراطي والدفاع قد أدت إلى زيادة حدة العنف، ولكن انخفاض أعداد الجرائم وحالات الاختطاف منذ اعتماد السياسة يدل على خلاف ذلك.

١٢ - وأضاف أنه قد قيل أيضاً إن كولومبيا دولة تتعامل بلغة السلاح وأن قوات الأمن العام غير جديرة بالثقة وأنها لا تحظى في الحقيقة بثقة عامة الجمهور. ولا ينبغي للمرء أن يغفل عن الهدف الأساسي المتمثل في الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية وعن المجتمع نفسه من عمليات السلب التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير الشرعية. وتجري حالياً متابعة خيار التفاوض، ولكن ما لم يتحقق السلام، فليس أمام الحكومة خيار سوى مواجهة الحالة، وذلك بتعزيز قوات

العنف الأسري يُعد جانباً واحداً من جوانب قضية أوسع نطاقاً وهي قضية العنف بين الجنسين في كولومبيا، بما في ذلك العنف المرتكب ضد النساء بسبب التشريد والمشكلة الجذرية المتمثلة في الاتجار بالأشخاص، والتي تحتاج كولومبيا إلى مساعدة المجتمع الدولي لمكافحتها. وقالت إن الوفد سيعد معلومات عن جميع جوانب العنف بين الجنسين في كولومبيا ويرسلها إلى اللجنة.

٨ - ومضت قائلة، فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، تتمثل إحدى المهام التي حُول بها المجلس الاستشاري الرئاسي المعني بحقوق المرأة في تشكيل تحالفات استراتيجية مع المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة.

٩ - واستطردت قائلة إنه قد أُثيرت أسئلة بشأن القيود المفروضة على سلطات المحكمة الدستورية المتصلة فيما يتعلق بالقوانين المتعلقة بحالات الاستثناء. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان أن هذه القوانين اتخذت شكلين. هناك القانون الذي يعلن حالة استثناء على أساس تقييم مفاده الإخلال بالنظام العام. ويتمثل موقف الحكومة في أنه ينبغي أن تكون المحكمة الدستورية قادرة على إعلان عدم دستورية هذه القوانين، لأن هذا التقييم حق يقتصر فحسب على الجهاز التنفيذي يندرج ضمن مسؤوليته. وهناك أيضاً القوانين التي تنص على التدابير المحددة التي يتعين اتخاذها في حالة استثناء، والتي قد تكون في الواقع محاولات لتقييد الحريات المدنية، وتظل هذه القوانين خاضعة لاستعراض المحكمة الدستورية.

١٠ - وردا على الشواغل المتعلقة بتجنيد "جنود مزارعين" الذي من شأنه أن يُفضي إلى إنشاء قوة شبه عسكرية، قالت في ختام كلمتها إنه ينبغي ملاحظة أن الجنود المزارعين يشكلون جزءاً من القوات المسلحة الاعتيادية،

المجالس البلدية في البلد. وخلال فترة حالة الاستثناء المعلنة، التي انتهت في شباط/فبراير ٢٠٠٣، التزمت الحكومة بقرارات المحكمة الدستورية، وجرّت مناقشة حرة في الهيئات التشريعية بشأن حالة الاستثناء ولم تكن التدابير التي أُتخذت تستهدف الحريات المدنية، ولكنها كانت تستهدف الأخطار التي تهدد الديمقراطية. ولم تُفرض الضريبة المسماة "ضريبة الحرب" إلا على الأشخاص ذوي الدخول التي تزيد على مليون دولار من أجل زيادة العائدات الإضافية.

١٤ - وبصدد الإجابة على السؤال المتعلق بالبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني) الذي ينطبق على الحالة في كولومبيا، أعرب عن اعتقاد الحكومة بأن البروتوكول ملزم ليس فحسب سياسيا بل أيضا أخلاقيا، لجميع الأشخاص، بمن فيهم الجماعات المسلحة غير الشرعية. ولقد ضمنت كولومبيا محتوى البروتوكول في جميع الخطط والبرامج والمبادئ التوجيهية لمناهج تدريب قوات الأمن العام.

١٥ - وأردف قائلا إن الحكومة ترى أنه في ضوء تحول النزاع الداخلي، وجهود التفاوض المبذولة خلال السنوات الأربع الماضية وفي ظل وجود المؤسسات الديمقراطية، لا يوجد بعد الآن أي مبرر للنزاع المسلح. وتعتبر أن القتل والاختطاف جريمتان وتكفل المحاكمة عليهما. ولقد أدى استخدام المتمردين للألغام الأرضية بصورة مفرطة إلى وفاة عدد كبير من المدنيين مثل العدد الكبير من أعضاء قوات الأمن، الذين ماتوا بسبب تلك الألغام الأرضية.

١٦ - وقال، فيما يتعلق بالمشردين، إنه قد تكوّن نظام يتألف من ١٨١ من الكيانات لتلبية احتياجات المشردين من الغذاء والرعاية الصحية والإسكان والتعليم. وتوفّر لدى الوفد معلومات خطية إضافية سيقدمها في هذا الصدد.

الأمن العام وإشراك المجتمع كله في مكافحة المشكلة. ويجري تجنيد المبلغين والمتعاونين على أساس طوعي محض. وفيما يتعلق بالثقة في قوات الأمن العام، من الجدير بالملاحظة أن نسبة ٨٦ في المائة من المقاتلين غير الشرعيين الذين سُرحوا كانوا قد سلموا أنفسهم إلى قوات الحكومة. وفي عام ٢٠٠٢، ومن بين ما يزيد على ٩٠٠٠ شكوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تلقاها المكتب المستقل لحامي الشعب، والتي تم تحديد مرتكبيها، تعلقت ٢٦٠ شكوى منها فقط بقوات الأمن العام. وفي عام ٢٠٠٣، قُدمت ١٦٠ شكوى فقط من تلك الشكاوى. بل إن هذا الرقم يعد رقما جديدا كبيرا، ولكن التقدم واضح. وتلتزم الحكومة الحالية بمتابعة أية اتهامات معقولة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتورط فيها أفراد من قوات الأمن. وتبين استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرا أن آراء نسبة مئوية عالية من الأفراد أدلوا بأرائهم في الاستطلاع بشأن قوات الأمن العام كانت مواتية.

١٣ - ومضى قائلا، فيما يتعلق بحالات الاستثناء، إن الحكومة الكولومبية تحترم التزاماتها بموجب المادة ٤ من العهد، وتولي اهتماما كبيرا التعليق اللجنة العام رقم ٢٩ وتسترشد بمبادئ التناسب والشرعية وعدم التمييز وعدم انتقاص حقوق معينة وطبيعة الانتقاص المؤقتة. ولقد ضُمنت تلك المبادئ في القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٩٤. وتنص الأحكام الدستورية على أنه لا يمكن الإعلان عن حالات الاستثناء إلا لفترات متتالية تتراوح من ٩٠ إلى ١٨٠ يوما في سنة مجد ذاتها وتخضع لرقابة السلطتين القضائية والتشريعية. ولقد أُعلنت حالة استثناء في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ في ظل ظروف جعلت إعلانها أمرا لا غنى عنه، بما في ذلك الهجوم على قصر نارينيو خلال مراسم تقليد رئيس الجمهورية منصبه رسميا وحقيقة مفادها عدم تمكّن العمدة المنتخبين بصورة ديمقراطية من ممارسة الحكم في ٢٥ في المائة من

الحق في المحاكمة مع توفر الضمانات الضرورية، واستقلال السلطة القضائية (المادة ١٤ من العهد)

٢٠ - السيد راميرز (كولومبيا): قال، بصدد الإجابة على السؤال ١٦، إن وحدة حقوق الإنسان قد تعززت، ولم تضعف، وذلك بفضل إضفاء طابع اللامركزية، حسبما يتضح من زيادة عدد المدعين العامين من ٢٥ في عام ١٩٩٤ إلى ٤١ في الوقت الراهن. وإضافة إلى ذلك، أنشئت ١١ وحدة دعم في المناطق التي تشهد أشد النزاعات المسلحة في البلد. ولقد صُممت عملية إعادة تشكيل مكتب المدعي العام بغية زيادة قدرته على ضمان الأدلة وحماية الشهود والضحايا في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان بصورة فورية على نحو فعال.

٢١ - وقال، بصدد الإجابة على سؤال عن تقديم إيضاح بشأن مزاعم فصل المدعين العامين فصلا تعسفيا من وحدة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، إن المدعي العام هو الذي عيّن جميع الموظفين في مكتبه، وهو مخول من ثم بسلطة فصلهم. ولم تُمارس هذه السلطة أبدا بصورة تعسفية أو على نحو سيئ. ولم يفصل سوى أربعة فقط من المدعين العامين الـ ٤١ المذكورين آنفا، فصل أربعة فقط. وترمي القرارات المتعلقة بملاك الموظفين - بما في ذلك قرارات فصل الأفراد المشار إليهم - إلى تحسين كفاءة الوحدة، حسبما أثبتت إحصاءات الإدارة. وبصدد مقارنة أعمال وحدة حقوق الإنسان خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١ بأعمالها خلال الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قال إن عدد لوائح الاتهام قد زاد من ١٥١ في عام ٢٠٠١ إلى ٢٢٩ في عام ٢٠٠٣؛ وزاد عدد حالات الحجز الوقائي من ٦٩١ إلى زهاء ١ ٢٠٠ حالة؛ وزادت المحاكمات الناجحة من ٥١٦ إلى ٧٩١ وزاد عدد المفاوضات لتخفيف العقوبة من ٢٥ إلى ٩٧.

وشبكة التكافل الاجتماعي هي الكيان الوحيد الذي ضاعف ميزانيته بالرغم من الأزمة الاقتصادية. وسوف تجتمع لجنة الخدمات الشاملة للمشردين في غضون أيام قليلة كي تستجيب لقرار المحكمة الدستورية المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

١٧ - ومضى قائلا، فيما يتعلق بالمزاعم الخاصة بالروابط بين الجماعات شبه العسكرية وقوات الأمن، إنه قد فُصل من الخدمة جميع أعضاء قوات الأمن الذين اتُهموا بارتكاب جرائم. وهدف الحكومة هو قطع أية روابط من هذا القبيل واجتثاث جذور جميع القوات المسلحة غير الشرعية. ولقد زاد انتشار الجماعات شبه العسكرية بصورة جزئية، بسبب ضعف الدولة وبسبب زيادة الجماعات المسلحة الأخرى غير الشرعية في بعض المناطق وتُعزى زيادة انتشارها أيضا بصورة جزئية إلى قبضة المتاجرين غير الشرعيين بالمخدرات على البلد. ولن يحول المرسوم رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٣ دون مقاضاة أية أشخاص في المستقبل إذا شاركوا في جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

١٨ - واستطرد قائلا، فيما يتعلق بالفقرة ٩٧٢ من التقرير، إن الأفريقيين - الكولومبيين استطاعوا المشاركة في جميع آليات التخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي. وتوجد، إضافة إلى ذلك، لجنة استشارية رفيعة المستوى لاجتماعات السود، كما توجد لجنة دائمة للمشاورات مع السكان الأصليين ومنظماتهم. ولقد أُجريت كافة المشاورات المطلوبة بقضايا الآثار البيئية. وفضلا عن ذلك، خُصصت نسبة جد كبيرة من أراضي الوطن لاجتماع الأفريقيين - الكولومبيين وجماعات السكان الأصليين.

١٩ - الرئيس: وجه الدعوة لوفد كولومبيا لكي يجيب على الأسئلة من ١٦ إلى ٢٨ المدرجة في قائمة المواضيع.

الجهة التي ترفع دعوى الاتهام والمتهم. وترى الحكومة أن هذه الإصلاحات تتسم بالأهمية وسوف تكفل دعمها مالياً ومن خلال التشريعات. وفي الحقيقة، يُعرض على الكونغرس مشروع قانون يلزم الحكومة باتخاذ الخطوات الضرورية في الميزانية لضمان تمويل مكتب أمين المظالم.

حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والحق في التصويت، وحق الفرد في أن يُنتخب وينتخب (المواد ١٩ و ٢٢ و ٢٥ من العهد)

٢٥ - السيدة غيل (كولومبيا): قالت على ما ادّعى من أنه توجد ملفات استخبارات عن مدعى عليهم في انتهاكات لحقوق الإنسان وعمليات تنصت على المكالمات الهاتفية التي تجريها منظمات حقوق الإنسان، إن حكومة كولومبيا مُصرّة على تعزيز العلاقات بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، وتسلم بمساهمة تلك المنظمات في مجال حقوق الإنسان ودعمها للدولة.

٢٦ - وأضافت أن أنشطة المدعى عليهم في مجال حقوق الإنسان ليست هدفاً لأجهزة الاستخبارات. فإذا دوت أسماء بعض المدعى عليهم في مجال حقوق الإنسان في تقارير الاستخبارات فمرد ذلك إلى أنها دوت لأسباب غير ذات صلة بأنشطة حقوق الإنسان. وقالت في ختام كلمتها إنه كانت هناك حالة واحدة للتنصت على المكالمات الهاتفية، أحرقت تحقيقات بشأنها على النحو الصحيح ووقعت العقوبة بشأنها. وستقدم الدولة الطرف إلى اللجنة تقارير عن الموظفين الذين عوقبوا وعن طبيعة العقوبة وحالة التحقيقات.

٢٧ - السيد فرانكو (كولومبيا): قال، بصدد الإجابة على السؤال المتعلق بانتهاك الدولة وانتهاك أفراد مسؤولين في الجيش للتوجيه الرئاسي رقم ٠٧، إن سياسة الحكومة تتمثل في حماية أعضاء المنظمات غير الحكومية. وتحفظ الحكومة،

٢٢ - وبصدد الإجابة على السؤال المتعلق بما عما إذا كانت لدى الدولة خطط ملموسة لتقديم مشروع بقانون إلى الكونغرس لإنشاء هيكل وظيفي في مكتب المدعي العام، قال إن القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٢ قد أصلح نطاق عمل ذلك المكتب ونقل بعض مهامه. ويكفل القانون الامتثال التام للمادة ١٠ من العهد، وينص على إجراء محاكمات عامة على أساس أدلة إثباتية، مع إيلاء الاحترام التام لمبدأ المحاكمة المشروعة. وسيدخل النظام الجديد حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ويستغرق تنفيذه فترة ثلاث سنوات. وحالما يتبين أن النظام يعمل، ستُتخذ تدابير تشريعية لوضع نظام مهني في المكتب. والقانون هوي الذي يحمي استقلال المدعين العامين فيما يتصل بعملية اتخاذ القرارات. ولا توجد سلطة هرمية تسيطر على المدعين العامين بشأن مسألة اتخاذ قراراتهم.

٢٣ - وبصدد الإجابة على السؤال عما إذا كان مكتب المدعي العام قد أعلن عدم اختصاصه لصالح العدالة الجنائية العسكرية في قضايا محددة من قضايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، قال إن مجلس القضاء الأعلى هو الهيئة التي تفصل في المنازعات بشأن الولاية القضائية في كولومبيا. وفي ما يتصل بقضيي سانتو دومينغو ومايريبيان، أعلن مكتب المدعي العام إنه مختص بالنظر فيها. وفي ما يتصل بقضية بيولوريكو، قرر مكتب المدعي العام، أن وفيات الأطفال قد حدثت في سياق عملية عسكرية، ولذلك أُحيلت هذه القضية إلى محكمة عسكرية.

٢٤ - ومضى قائلاً، بصدد الإجابة على السؤال المتعلق بكفاية تمويل مكتب أمين المظالم، إن نظام العدالة الجنائية الكولومبي يشهد حالياً عملية تحول تام، لكي يصبح متوافقاً مع أهم صكوك حقوق الإنسان. ويُعد مكتب أمين المظالم ونظام المحامين الوطنيين للمساعدة القضائية الذي يجري تنفيذه عنصريين رئيسيين لضمان تحقيق المساواة التامة بين

٣٠ - وقال، بصدد الإجابة على السؤال المتعلق بالمشاورات مع مجتمعات السكان الأصليين، إنه لا يتخذ بصورة مطلقة أي إجراء يكون من شأنه أن يؤثر على هذه المجتمعات إلا بعد إجراء مشاورات مسبقة؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئ فريقان أحدهما تقني استشاري والآخر سياسي استشاري.

٣١ - الرئيس: أعرب عن الشكر لوفد كولومبيا على الإجابات التي قدمها ودعا أعضاء اللجنة إلى توجيه أية أسئلة إضافية قد تتعلق بالأسئلة من ١٦ إلى ٢٨، أو بإجابات الوفد على مجموعة الأسئلة الشفوية السابقة التي طرحتها اللجنة، أو بالتقرير المرحلي الخامس لكولومبيا أو بحالة حقوق الإنسان بصورة عامة في البلد.

٣٢ - السيدة تشانت: قالت، بصدد التحدث عن نظام كولومبيا القانوني إنه بالرغم من أن الوفد قد تكلم عن التحسينات التي أدخلت مؤخراً على حالة حقوق الإنسان في كولومبيا، فإنه يبدو أن تقرير عام ٢٠٠٣ الذي أعده مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا (E/CN.4/2004/13)، لا يقر ذلك الرأي. ولاحظ التقرير أن النزاع المسلح يزداد سوءاً، وأن حالة حقوق الإنسان قد تدهورت بسبب الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأزمة الاقتصادية وأن زيادة الانتهاكات بدرجة كبيرة تعزى بصورة مباشرة إلى أعضاء قوات الحكومة. ويذكر التقرير أيضاً تورط مكتب النائب العام في تلك الانتهاكات. وطلبت معرفة رد فعل الوفد إزاء هذا التناقض الواضح. وأضافت أن مكتب النائب العام قد خول فيما يبدو سلطات غير عادية لتقييد حريات الأفراد. وذكرت أن الوفد لم يقدم إجابة على السؤال عن الوضع الفني لموظفي المكتب، وأنها ترحب بتلقي معلومات عن الأحكام المتعلقة بالرقابة على أولئك الموظفين، ولا سيما في ضوء الفقرة ٤ من المادة ٩ من العهد، وترحب أيضاً بتلقي

في الوقت نفسه، بالحق في إجراء مناقشات مع تلك المنظمات بشأن الأخطاء في ذكر الحقائق التي قد تظهر في تقاريرها. ويتعين على المنظمات أن تفهم أنه لا بد للدولة أن تتخذ موقفاً إزاء العنف الذي يهدد بتقويض المؤسسات الديمقراطية ويلحق الضرر بالمجتمع المدني. وتعد هذه المسائل أسباباً للمناقشة. ولقد أجرى نائب الرئيس بنفسه حوارات مع منظمات غير حكومية، ويجري حالياً الترتيب لعقد اجتماعات مع العسكريين وتجتمع الحكومة مع المنظمات على الصعيد الإقليمي.

٢٨ - وفيما يتعلق بالانتخابات التي أجريت في عام ٢٠٠٢، قال إن الحكومة وضعت ضمانات تكفل الشفافية ولقد نفذ برنامج لإشراك لجان الرصد ومراقبين دوليين، وشنت حملات تثقيفية للناخبين وتم توفير الأمن للمرشحين. ونتيجة لذلك، تضاعف عدد المرشحين في عام ٢٠٠٣.

حقوق الأقليات (المادة ٢٧ من العهد)

٢٩ - السيد فرانكو (كولومبيا): قال، بصدد الرد على سؤال يتعلق بتمثيل مجتمعات السكان الأصليين ومجتمعات الأفريقيين - الكولومبيين في فروع سلطة الدولة الثلاث، إن هناك مقعدين مخصصين لشخصين من السكان الأصليين في مجلس الشيوخ ومقعدين مخصصين لشخصين من السكان الأصليين ومقعدين مخصصين لشخصين من الأفريقيين - الكولومبيين في مجلس النواب. ويشغل أفراد من السكان الأصليين والأفريقيين - الكولومبيين مناصب في المجالس البلدية، بما في ذلك مناصب العمدة. ولقد أنشأت الحكومة لجنة للتصدي للأخطار الخاصة التي تواجه الأقليات العرقية. وتعد الحكومة في الوقت الراهن خطة لحماية مجتمعات الأقليات وعقدت بالفعل مجالس معنية بأمن السكان الأصليين في مناطق مختلفة.

بمجال حقوق الإنسان غالبا ما تُمزج بالنقد العام لأنشطتهم، ربما يساء تفسير تصرف الحكومة خطأ على أنها ترغب في إلحاق الضرر بالمدعى عليهم.

٣٥ - السيد سولاري إيريجوين: سأل عما إذا كانت الدولة الطرف قد نشرت معلومات عن تقريرها الدوري الرابع وعن الملاحظات الختامية التي طرحتها للجنة.

٣٦ - السيد باغواقي: سأل، بصدد الإشارة إلى الفقرة ٥٢ من التقرير الدوري الخامس، عن الطريقة التي عزز بها القانون رقم ٢٧٠ لعام ١٩٩٦ النظام القانوني، وطبيعة تعديل المحكمة الدستورية. وطلب معرفة عدد القضايا الدستورية التي جرى النظر فيها منذ تقديم التقرير السابق لكولومبيا، ثم تساءل هل أعلن عن عدم سريان أية قوانين أو قواعد بسبب عدم توافقها مع العهد أو الدستور. وطلب أيضا معرفة موقف الحكومة فيما يتعلق بسلطات المحكمة الدستورية. وأضاف أن اللجنة كانت قد صرحت في ملاحظاتها الختامية المتعلقة بالتقرير الدوري الرابع، وبأنها تشعر بالقلق إزاء سلطات قوات الأمن، ومن ثم طلب تقديم المزيد من المعلومات بشأن تلك السلطات. وبصدد الإشارة إلى الفقرة ١٤٦ من التقرير، سأل عن التدابير التي اتخذت لتعزيز قدرة نظام العدالة في كولومبيا لتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وطلب أيضا معرفة حالة التحقيق في الروابط بين وكلاء الدولة والجماعات شبه العسكرية غير الشرعية، المشار إليها في الفقرة ١٥١ من التقرير. وطلب تقديم معلومات عن تكوين وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب المدعي العام، وسأل بصفة خاصة عما إذا كانت هذه الوحدة تشمل منظمات غير حكومية. وذكر أنه يود أيضا أن يتلقى معلومات عن سلطات أمين المظالم التي تخوله النظر في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

معلومات عن آليات الدفاع في الإجراءات التي تشمل مكتب المدعي العام، ومعلومات عن توفير المحامين، وعن مدى استقلالهم. ولقد أوصى تقرير المفوض السامي بإنشاء هيكل فني مهني للمكتب، وطلبت معلومات عن طريقة تعيين المدعين العامين.

٣٣ - وأضافت قائلة، فيما يتعلق بالمادة ٤ من العهد، أنه يبدو أن التقرير المرحلي الخامس لكولومبيا يتضمن تناقضا فيما يتصل بحالة الطوارئ. فقد ورد في التقرير أنه لا توجد حالة طوارئ خلال فترة الرئاسة الحالية، ومع ذلك، ووفقا لتقرير المفوض السامي (الفقرة ٨٠) تعين أن تواجه إدارة العدالة تحديات كبيرة نتيجة لإقرار حالة الطوارئ، ومن الجدير بالذكر فيما يتعلق بافتراض البراءة وضمان مبدأ المحاكمة المشروعة. وقالت بصدد الملاحظات الختامية للجنة على التقرير السابق لكولومبيا، إن اللجنة طرحت أسئلة عن القضية المجهولين، ثم تساءلت هل لا يزال هؤلاء القضاة موجودين حتى الآن. وبالإشارة إلى المادة ١٤ من العهد، لاحظت أن اللجنة قد أصرت، عند نظرها في تقرير كولومبيا السابق، في أسئلتها عن نظام العدالة العسكرية في كولومبيا، ولكن إجابة الحكومة اقتصر على الفقرتين ١٩١ و ١٩٢ من التقرير المرحلي الخامس. ثم طلبت تقديم معلومات عن التكوين الصحيح للمحاكم العسكرية.

٣٤ - السيدة ودجود: قالت إن الوفد لم يقدم إجابات كافية تتعلق بالإجهاض في كولومبيا، وطلبت تقديم المزيد من المعلومات. ولاحظت أن ثمة سببا يدعو إلى شعور اللجنة بالشك في قدرة المحامين على البقاء مستقلين في النظام العسكري للعدالة. وقالت إنها ستكون ممتنة لو أنها تلقت معلومات عن آثار حكم المحكمة الدستورية الصادر في عام ١٩٩٧، المشار إليه في الفقرة ١٩١ من التقرير الخامس. وقالت، فيما يتعلق بقضية التنصت على المكالمات الهاتفية، أنه لو كانت البيانات العامة عن التنصت على المدعى عليهم في

اتخذتها كولومبيا ولكن كولومبيا لم تلغها بل إنها وسعت نطاقها. وذكر أن التدبير الذي يشغل باله هو التعديل الدستوري الذي يسمح بمنح الهيئة العسكرية مركز شرطة قضائية والقرار القاضي بعدم تمكين المحكمة الدستورية من إصدار أحكام بشأن شرعية إعلان حالة طوارئ. وما يعتبر دستوريا في بلد معين يعتمد، بطبيعة الحال، على السياق القانوني في ذلك البلد ولكن من شأن التلاعب بنظام الزواج والضوابط في أي بلد أن تترتب عليه آثار جد خطيرة. وأعرب عن أمله في أن تنظر كولومبيا نظرة جادة إلى القلق الذي أعربت عنه اللجنة وهيئات دولية أخرى معنية بحقوق الإنسان. وطلب أيضا تقديم إيضاحات بشأن ما إذا كان العفو المقترح عن الأشخاص شبه العسكريين الذين تخلوا عن أسلحتهم يعني أيضا أن بالمستطاع مقاضاة شخص ما شمله العفو ولم توجه إليه تهمة ارتكاب جرائم حرب في ذلك الوقت، على تلك الجرائم إذا اكتُشف فيما بعد أنه قد ارتكبها.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٢٠ ثم استؤنفت في الساعة ١٢/٣٥.

٤١ - السيد راميرز (كولومبيا): قال إنه ينبغي، لدى النظر في عمل السلطة القضائية في كولومبيا أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك ضوابط وضمانات قائمة. وتكفل المادة ٢٩ من الدستور مبدأ المحاكمة المشروعة في الإجراءات الجنائية وتكفل حصول الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم على مساعدة محام. وتخضع القرارات المتخذة على صعيد معين للاستعراض في المستوى التالي. ويُخضع القضاء أيضا الإجراءات لاستعراضات لإثبات الشرعية فيما يتعلق بمراعاة قواعد الإجراءات وقواعد الإثبات. وبموجب المادة ٩٣ من الدستور تعتبر مراعاة أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت كولومبيا طرفاً فيها نافذة في القانون المحلي. ولقد ألغت المحكمة الدستورية في عدة مناسبات

٣٧ - السيد وروسزوسكي: أحاط علما بأن حالة الأعضاء المحليين والدوليين في المنظمات غير الحكومية في كولومبيا لا تزال مخوفة بالمخاطر، وذلك بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة هذه الحالة. وأعرب عن رغبته في معرفة موقف الحكومة في هذا الصدد، حيث قد يبدو في بعض الأحيان أن الحالة كما وصفت للعالم الخارجي تختلف عن حقيقة الوضع على أرض الواقع.

٣٨ - السيد غليلي أهانازو: رحب، متكلماً أيضاً بصفته مقرراً خاصاً للأمم المتحدة معنيا بالعنصرية، بشتى التدابير التي اتخذتها الحكومة لمعالجة نكبة السكان الأصليين في كولومبيا ولكنه لاحظ أن حالتهم لم تتغير كثيراً نتيجة لذلك، حيث لا يزال التمييز موجوداً، كما أن الفقر يزداد سوءاً؛ وسيكون ممثناً لو قدم الوفد المزيد من المعلومات في هذا الصدد. وأعرب أيضاً عن رغبته في معرفة الطريقة التي تضمن بها الحكومة حقوق المدعى عليهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وطلب تقديم بيانات إحصائية عن مشاركة الأقليات بصورة فعالة في الحياة العامة، وخطط الحكومة لتسوية مسألة ملكية الأرض وحفظ التنوع البيولوجي في البلد. وقال في ختام كلمته إنه لا يمكن اعتبار النزاع المسلح السائد في البلد مصدراً لجميع مشاكل حقوق الإنسان في البلد، وأعرب عن رغبته في معرفة ما يجري عمله بصورة ملموسة لمعالجة حالة حقوق الإنسان بصورة عامة.

٣٩ - السيد يالدن: طلب تقديم إيضاحات وإحصاءات عن إمكانية السماح بإجهاض النساء بصورة قانونية في كولومبيا. ولقد أعربت هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة واللجنة ذاتها فيما سبق عن قلقها بشأن تجريم الإجهاض في كولومبيا وزيادة عدد الوفيات بسبب عمليات الإجهاض سرا.

٤٠ - السير نيجل رودلي: قال إن اللجنة غير راضية لأنها كانت قد أعربت فيما سبق عن القلق إزاء تدابير معينة

٤٣ - ووفقاً لما ورد في التقارير شملت أنشطة التنصت على المكالمات الهاتفية منظمة غير حكومية واحدة فقط؛ ولم تكن يقينا بصورة منتظمة وتخضع للمحاكمات الجنائية إذا لم تتبع الإجراءات القانونية الصحيحة. وقالت، فيما يتعلق بأثر التشريع الجديد على سلطات المحكمة الدستورية، ولا سيما خلال حالات الاستثناء، إنه لم تُفرض قيود، وقالت بأنها ستُبَلِّغ الأشخاص الذين يقومون بإعداد التشريعات بالقلق الذي أعربت عنه اللجنة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بسلطات مكتب أمين المظالم، قالت إن ذلك المكتب هو المكتب الرئيسي الذي خوله الدستور رصد وحماية حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بمسألة الإجهاض، ستقدم حكومتها تقريراً خطياً مفصلاً إلى اللجنة عن الجوانب القانونية والثقافية والاجتماعية للمشكلة.

٤٤ - الرئيس: أعرب عن الشكر للوفد الكولومبي على تقريره وإجاباته على أسئلة اللجنة. بيد أن اللجنة لا تزال بالرغم من ذلك تشعر بالحيرة إلى حد ما. لقد أظهرت كولومبيا حُسن النية ورغبتها في إحراز تقدم إلا أن الإجراءات التي من شأنها أن تحقق هذه الغاية محدودة إلى حد ما. وبالرغم من إحراز قدر من التقدم، لا تزال توجد مشاكل خطيرة كثيرة. وتُعدّ المواقف الاجتماعية عقبة أيضاً. وأشار، في هذا الصدد، إلى تجريم الإجهاض، حتى في حالة الاغتصاب، التي ينتهي فيها المطاف بالمرأة إلى أن تصبح ضحية على نحو مضاعف. ويعد استمرار التحرش، بمنظمات حقوق الإنسان واضطهادها وكذلك بالعاملين في مجال حقوق الإنسان مصدراً لقلق بالغ. وبالرغم من إحراز قدر من التحسن، لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير في كولومبيا لضمان التزام ذلك البلد بتنفيذ متطلبات العهد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

قرارات استناداً إلى هذا الأساس. وسيُقدم إلى اللجنة المزيد من التفاصيل عن العمل الذي يقوم به المجلس الأعلى للسلطة القضائية بصدد ممارسة الرقابة الانضباطية على المدعين. وفيما يتصل بموضوع العدالة العسكرية، لا يسمح دستور عام ١٩٩١ للمحاكم العسكرية بالحكم على المدنيين. وتنص المدونة الجنائية العسكرية الجديدة على معايير لقرارات توافقت مع الالتزامات التي تعهدت بها كولومبيا بموجب المعاهدات الدولية. ولقد تضمنت المسائل المتصلة بالولاية القضائية، على سبيل المثال، تقرير ما إذا كانت الأعمال قيد النظر قد ارتكبتها أحد العسكريين في سياق ممارسته لمهامه الرسمية. وبموجب دستور عام ١٩٩١ تتمتع فروع الحكومة بالاستقلال. ولقد أنشئ أنشأ المجلس الأعلى للسلطة القضائية لإدارة كافة موارد السلطة القضائية ورصد أداء القضاة. لقد نقحت المحكمة الدستورية القانون الذي أنشأ المجلس الأعلى وحددت مهامه في مرات عدة. واستقلال مكتب المدعي العام وجميع المدعين العاملين فيه مكفول بموجب نظام الزواج والضوابط الذي يحمي استقلال كل من المدعين العاملين من الضغط الخارجي. وسيقدم وفده إلى اللجنة سرداً وإحصاءات أكثر اكتمالاً عن ذلك الكتب وأعماله.

٤٢ - السيدة غيل (كولومبيا): قالت ليس ثمة تناقض بين المعلومات عن حالات الاستثناء المتضمنة في التقرير الحالي وفي التقرير السابق له؛ ولم توجد حالات كهذه خلال الفترة السابقة. وفيما يتصل بموضوع نظام العدالة العسكرية، أدخلت المدونة الجديدة لنظام العدالة العسكري في عام ٢٠٠٠، وأقرت استقلال ذلك النظام عن هيكل القيادة العسكرية. ولا تنظر المحاكم العسكرية في القضايا التي تتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ولكن ينصب تركيزها على الأعمال المتصلة بالخدمة، وتوجد مجموعة من قوانين الدعوى في المحكمة الدستورية ولقد وضعت معايير لتمكين القضاة من تقرير ما إذا كانت أعمال محددة ذات صلة بالخدمة.